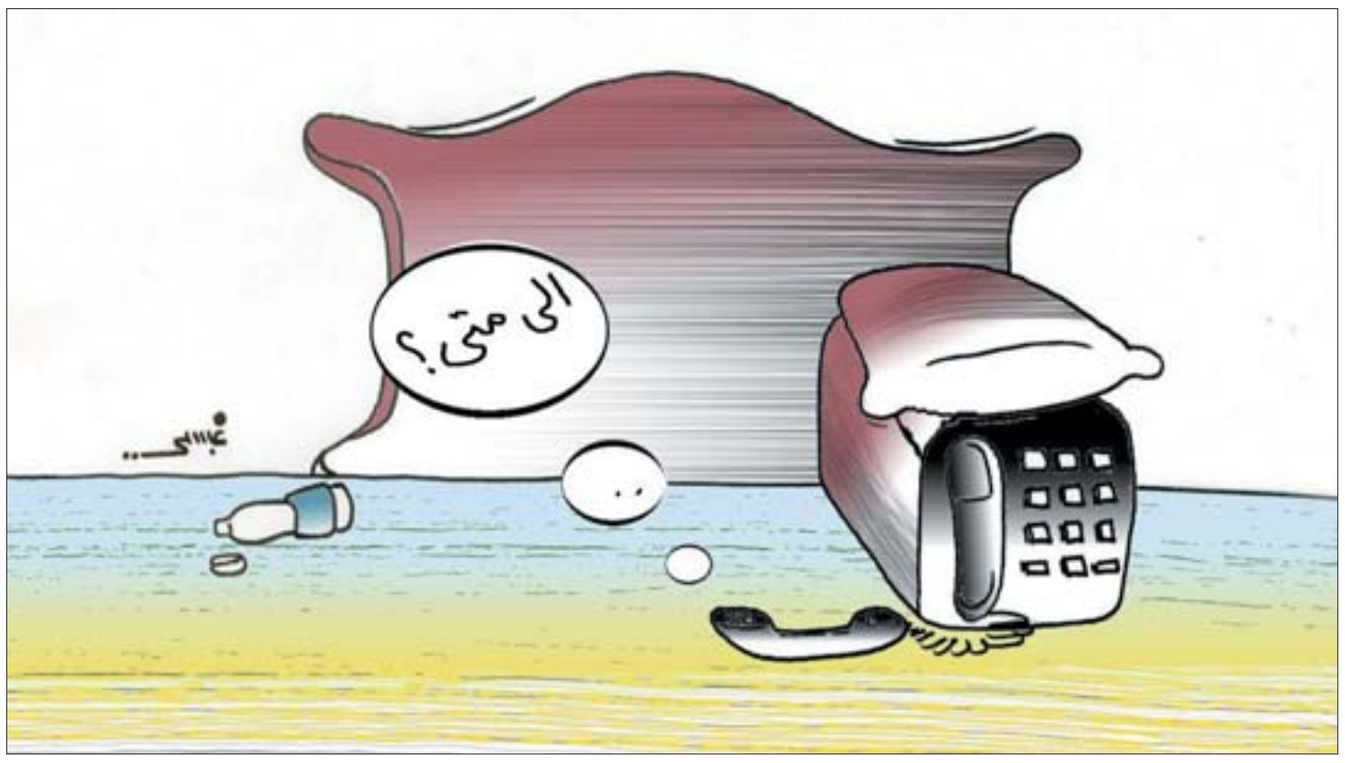

لماذا نريد دولة مدنية ورئيساً مدنياً؟

د. يحيى بن يحيى المتوكل

تداخلت علينا في الفترة القريبة الماضية الكثير من المصطلحات والتوصيفات للدولة المثالية والنظام الأمثل في ظل توافق ظاهري حولها بين كافة الأطراف السياسية واختلاف وجهات النظر حول مكنوناتها، بما في ذلك المقصود بالدولة المدنية. ولا أنوي هنا خوض غمار هذه المسألة ولا سبر نفوس ونوايا الناس حول هذه المفاهيم وأغراض تلك الأطراف القريبة منها والبعيدة، بقدر ما أريد أن ألفت الانتباه إلى مسألة في غاية الأهمية نتغافل عنها في معمعة كثير من الجدل العقيم الذي أصبح طابع نشاطنا ومشاغلنا اليومية.

واذا اختزلت مفهوم الدولة المدنية بدولة النظام والقانون أو على الأصح القانون والنظام والمواطنة المتساوية، ودون التطرق لتفاصيل تلك الصفة الأولى وذلك الحق التالي، فإن الدولة المدنية لا يمكن أن تتحقق أو تستقيم أمورها دون أن يكون رأسها نفسه مدنيا، وهنا بيت القصيد.

وحتى استبق الشكوك وسوء الظنون وهي للأسف الأصل والغالبة في تفكيرنا وتعاملنا بل وطبيعة علاقاتنا في اليمن، أقول أن هناك قادة عسكريين يلزمون الآخرين احترامهم والإعجاب بهم، ولن أذهب بعيداً للبحث عن نموذج بعيد بل أكتفي بالتذكير بالشخصية العظيمة والنادرة لسوار الذهب الذي قاد انقلابا عسكريا في السودان لضرورات استدعتها ظروف ذلك البلد آنذاك ولفترة قصيرة تنازل بعدها عن السلطة وسلمها لصناديق الانتخابات. غير أن هذا المثال يعتبر استثناءً ولا يقاس عليه وسط أغلبية ساحقة في الماضي والحاضر تستغل مناصبها وتسيء لبلادها وللآخرين، أمثال عيدي أمين في أوغندا وساموبل دو وخلفه تايلر في ليبيريا وبوكاسا الذي بلغ مداه إلى تنصيب نفسه إمبراطورا على زائير وغيرهم كثير ممن مثلوا نقاطا سوداء وحالات كارثية في حق بلدانهم وشعوبها.

وفي المقابل، هناك قادة ورؤساء ذوو خلفيات مدنية في القديم أو في العصر الحديث أساءوا كل الإساءة لبلدانهم وللآخرين، بل وحمّلوا دولهم وشعوبهم تبعات باهظة لسياسات وتوجهات لم تستطع أن تجمعها أفضل الدساتير والقوانين. وأقرب مثال على ذلك ما نتج عن سياسات هوجاء لجورج بوش الابن من دمار وقتل في كل من أفغانستان والعراق فضلا عن الخسائر المالية التي تحملتها الموازنة الأمريكية والتي تجاوزت التريليون دولار وضحايا الجيش الأمريكي وتأجيج التوتر بين الشعوب العربية والإسلامية من ناحية والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى. فالعبرة والتقييم يستند على الحكم العام من خلال أداء الحكام العسكر مقارنة بالمدنيين، وهو ما استخلصه الغرب من تجارب الديكتاتوريات العسكرية ولينعى بعد الحرب العالمية الثانية هذه المرحلة ويجعل من الجنرال فرانكو في إسبانيا ختامها حين أعد نفسه لعودة خوان كارلوس ملكا على إسبانيا.

إن الإرث الطويل للأنظمة العسكرية في المنطقة العربية بدأ بقيام ثورات وانقلابات عسكرية منذ ثلاثينيات القرن الماضي نتيجة عدم تمكن الملكيات آنذاك من التطور والتكيف مع المستجدات، ومن ثم تأثير الحرب الباردة لاحقا ودورها في تقسيم المنطقة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي الذي عزز نفوذه على الجمهوريات الفتية مقابل إحكام الغرب قبضته على ما تبقى من ملكيات والتي إما ارتبطت بحماية أجنبية أو استفادت مما حدث لغيرها كالسعودية أو الاثنين معا. كما ساعد على بقاء النظام الملكي في تلك الدول سوء أداء البديل الجمهوري – عموماً - في المراحل اللاحقة لقيام الثورات، إذ لم تظهر تلك الأنظمة من الجمهورية إلا التغني بمبادئها. أما دول الخليج العربية الأخرى، فإن ظرفها اختلف كلية عن الملكيات السابقة باعتبارها مجتمعات قبلية وعشائرية حكمتها مشيخات أسرية لفترة طويلة تحت حماية استعمارية ثم تحولت بدفع تلك القوى الاستعمارية إلى دويلات وأنظمة وراثية تزامنت مع تراجع المد الثوري في سبعينيات القرن الماضي وعود إلى أهمية الرئيس المدني والذي يعتبر شرطاً لازما للدولة المدنية ولنجاحها. وهنا أشير إلى إمكانية تقمص وتغليف شخصيات غير مدنية عسكرية كانت أم قبلية برداء مدني، وهو ما شهدناه في حالة العديد من رؤساء الدول العربية الذين أتوا من خلفيات عسكرية ثم هجروا بزاتهم العسكرية واتجهوا للظهور ببدلة مدنية غالية الثمن وأحيانا من أشهر بيوت الأزياء الغربية، وكأن ذلك كفيل بأن يجعل منهم حكاما مدنيين بكل ما تحمله الكلمة من معنى ومضامين. وفي المقابل، هناك حالات مشيخية مشابهة مثل كردستان العراق التي تحاول تلبس مظاهر الجمهورية والديمقراطية وهي بعيدة كل البعد عنهما، بل ربما الأفضل لها أن تعلن دولتها وراثية دون تزييف أو تدليس بدلا من الإدعاء الكاذب بجمهوريات تتوارثها قبائل أو أسر بعينها، وهي الخطيئة الكبرى للجمهوريات العربية الثورية التي اتجهت إلى التوريث اقتداءً بسُنة صاحب دمشق ومدمرها الأسدين الأب والإبن ثم القذافي مدمر الثورة الليبية فمبارك الذي أنزل مصر إلى الحضيض وصالح اليمن الذي هدم كل ما كان يمكن أن يعتبر إنجازا بما في ذلك وحدة الوطن، وانتهاءً بزين العابدين بن علي الذي رأى في زوجته خلفا مناسبا له وبوتفليقة الذي تطلع لأن يتبوأ أخاه كرسيه بعد شيخوخة طويلة. فهل هناك دجل واستخفاف بعقول الناس أكثر من هذا؟ لا حول ولا قوة إلاّ بالله، كيف تسير الشعوب وراءهم لتنال حقوقها ثم تركض خلفهم لتتنازل عن حقوقها وتفقد حريتها. "أفبالباطل يؤمنون وبنعمة الله يكفرون".

والمسألة في حقيقة الأمر ترتبط بفارق كبير بين معطيات المدرستين المدنية والعسكرية وضوراتهما وكذلك الإعداد التربوي والذهني وترتباتها من قوانين وأنظمة، وحتى في السلوكيات الخاصة خارج إطار الممارسات الوظيفية رغم أن هناك مشترك إنساني يجمع بينهما يتمثل في فكر وأحاسيس وأخلاق. ومع ذلك، فإن قبول أن يكون الأقل ذكاءً والفاشلين في دراستهم وحياتهم الخاصة والمعقدين نفسيا ومن يعاني مشاكل اجتماعية هم الذين يتجهون للالتحاق بالقوات المسلحة والأمن بما في ذلك كلياتها المختلفة، يعتبر أساساً خاطئاً وإلى أبعد الحدود. فهؤلاء هم الذين يتولون حماية البلاد ويحافظون على أمنه واستقراره، وهم الذين بيدهم مقدراته وسلطة تمكنهم من التحكم بالبلاد والعباد، والتي يمكن استخدامها بشكل سليم أو إساءة استخدامها في تحقيق مصالح خاصة وإيقاع الظلم على الآخرين. كما أن السلوكيات والأنظمة العسكرية التي تبالغ في الصرامة وكذلك توجيه الكلمات النابية والصفات غير اللائقة، بالإضافة إلى الأوامر التي تهين الأقل رتبة وخاصة الجنود والتي أضحت جميعها عرفا عسكريا متوارثا فهي تفقد العسكري كرامته واحترامه لنفسه وللآخرين. أما شرط الطاعة العمياء، فإنه يتنافى مع كل منطق وعقل بل والعقيدة، لأنه يمثل إلغاءً للعقل الذي كرم الله به الإنسان وفضله على سائر مخلوقاته. فكيف لنا أن نعطله أو نضعه جانباً لننصاع لأوامر وتعليمات ونتبعها بشكل أعمى؟

ولا تعني هذه المقارنة بأي حال أفضلية أو جدارة هذا من ذاك، فالحكم يتوقف على نتائج العمل، وإنما الغرض هو بيان طبيعة الأعمال والمهام وكذلك عملية الإعداد والتأهيل التي تختلف بشكل جذري في العمل العسكري مقارنة بالوظيفة المدنية، رغم أن البعض قد يعتبر المهارات الإدارية مشتركاً بينهما. لذلك، تبرز العديد من الفوارق ابتداءً بالسلوك الفردي والاجتماعي وانتهاءً بطريقة الإدارة واتخاذ القرار. ومن ذلك – وعلى سبيل الإنصاف – تعتبر الشجاعة والإقدام من الصفات المهمة في رئاسة الدولة، لكنها في القيادة العسكرية أهم وأعلى درجة، والعكس في ما يتعلق بالقدرة على امتصاص غضب الآخرين والمرونة في التعامل مع الخلافات والاختلافات فهي عند السياسي أكثر طلبا، وهكذا.

ولا يفوتني أيضاً الإشارة إلى قضية هامة ما زالت ملتبسة لدى الأغلبية وذات علاقة بحكم رجال الدين. فبعيداً عن الحقب التاريخية السابقة حين استند أغلب حكامها إلى الحق الالهي سواء في الشرق أو الغرب، ورغم أن هناك نقاشا وجدلا حول سلامة مسمى "رجال الدين" في الإسلام والقول بأفضلية مصطلح "علماء الدين" شأنهم شأن علماء الفيزياء والطب والاقتصاد ....الخ، إلا أن هناك توجسا واضحا من استخدام الدين في السياسة أي أسلمة السياسة وكذلك تسيس الدين، وهي من المسائل الخلافية التي يصعب التوافق التام حولها لا حاليا ولا مستقبلا. ولا شك أن تبوأ العالم أي عالم لسدة الحكم أفضل من استيلاء الجاهل عليه، إلا أن ذلك العالم وبغض النظر عن مجال اجتهاده دينيا كان أم غيره لا يجوز أن يضفي طابع تخصصه وعلمه على كافة مجريات الحكم والحياة، فهناك أمور تستدعي تغليب السياسة أو القانون وأخرى تحتاج إلى الاقتصاد وثالثة قد تتطلب رؤية العلوم التطبيقية، وهكذا. وبالتالي، فإن القلق من عالم الدين في سدة الحكم ينبع من المبالغة في تلبسه للدين في كل كبيرة وصغيرة دون التبصر في ظروف الحياة وتطورها، وهو ما أكدت عليه شريعة نبينا محمد بن عبدالله صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله حين بيّن في أكثر من حال أن المسلمين أعلم بأمور دنياهم. وما زاد الطين بلة، أن علماء الدين في عصرنا هذا قد أصبحوا يميلون في الغالب إلى التعالي والبعد عن التواضع للناس ويتجهوا للتطرف وسرعة إصدار الأحكام والفتاوى، فضلا عن دورهم في تفريق الأمة بدلا من لم شملها، وهو ما نشهده في أيامنا هذه.

خلاصة الأمر، أن العمل على تصحيح مواقفنا وبناء الوعي لا يكفي، وخاصة في هذه المرحلة الفارقة من عمر الأمة ونحن أمام فرصة ذهبية يتيحها الحوار الوطني، إذ الأهم من ذلك كله هو التوافق على المبادئ والأسس الحاكمة وتدوينها في عقد اجتماعي جديد كدستور يختط مسار المستقبل ويبني دولة جديدة تحفظ كرامة الإنسان وتضمن له المواطنة المتساوية، وهما جوهرتا الحياة. وينبغي أن لا نعتمد على حسن النوايا، بل يجب أن نتأكد من ضمانات تطبيق تلك المبادئ والأسس وعدم الخروج عنها أو الالتفاف عليها، وهو ما نعلم أن القوى التقليدية الثلاث في اليمن تسعى إليه وتخطط له وتحديدا إزاء الانتخابات الرئاسية القادمة لتفرز ديمقراطية في الظاهر وانتهازية من داخلها، فماذا أنتم فاعلون يا قادة الفكر والرأي؟ وما هو دور مؤتمر الحوار الوطني؟ وهل يستطيع مواجهة تلك القوى والوصول بأمان إلى تحقيق الأهداف والتطلعات؟ هذا ما ستظهره لنا الأشهر القليلة القادمة.

رئيس المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات

yyalmutawakel@yahoo.com

النظام السياسي الذي نريده لليمن

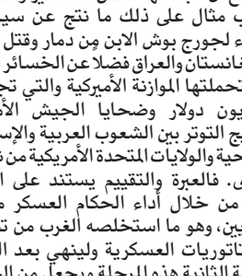

د. فـــــؤاد الصلاحي ■

وفقا للمسار السياسي الراهن وما رافقه من ثورة شبابية شعبية فانه لابد وان يحظى اليمن بنظام سياسي جديد يتجاوز كل سلبيات الماضي القريب والبعيد بل ويحدث قطيعة معها حتى نبدأ بمرحلة جديدة من العمل السياسي وفق منهج الشراكة مع كل مكونات العمل الوطني لنعزز من تحقيق أهداف الثورة وتطلعات الشباب والشعب في عموم البلاد.

وإذا كانت الثورة قد استهدفت تغيير النظام السابق (السابق مجازا) بكل أزماته ومظاهره وشخوصه فإن الواقع الراهن يقول إننا لازلنا غير قادرين على التأسيس لدولة جديدة ونظام سياسي جديد فكل مقومات الماضي القريب والبعيد قائمة في حياتنا وتعيد إنتاج ذاتها عبر آليات متعددة داخلية وخارجية.

ولما كنا نعاني من أزمات متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بل وأزمات في مظاهر التدين وسلوكياته ومع بروز مظاهر الانفلات الأمني والعسكري بل الفوضى العسكرية والأمنية وضعف فاعلية الدولة ومؤسساتها القانونية وبروز فاعلية الجماعات المتطرفة والجهادية مثل تنظم القاعدة فإن من أوجب الواجبات والأولويات السياسية إعادة الاعتبار للدولة وإكمال بناء مؤسساتها وتفعيلها مع التجديد في التشريعات والقوانين .... ولكن أي دولة نريد ؟ وما طبيعة نظامها السياسي ؟ القول الفصل هنا إننا نريد دولة وطنية مدنية في أفقها السياسي والثقافي تتأسس على مبدأ المواطنة وتكون دولة متعالية على التكوينات القبلية والمذهبية والطائفية لأنها دولة العموم وهذه الدولة الوطنية لن تتحق إلا إذا كانت دولة اتحادية تعتمد نظاما برلمانيا وقاعدة فيدرالية (تعدد الأقاليم) وهو الأمر الذي سيحفظ لليمن وحدتها (وحدة الجغرافيا والشعب) وسيعزز من حضورها الوطني والخارجي .

ومن هنا فإن أهم استحقاق للشعب ونضالاته لابد وأن يكون من خلال بناء الدولة المدنية التي تقوم على المواطنة وسيادة القانون هذه الدولة تتصف بكونها دولة إنمائية وليست ريعية وهي دولة تؤمن بالعلم وتمكين المرأة ومن هنا نؤسس لمرحلة جديدة من البناء السياسي والاجتماعي خاصة وان الحروب الأهلية السابقة (حرب صيف 94 وحروب صعدة الستة) خلقت شرخا عميقا في الهوية والشخصية الوطنية زد على ذلك أن الفساد وعدم تكافؤ الفرص ضاعف من فشل الدولة وتحويلها إلى مرتع لمراكز القوى حيث عملوا على الإمساك بالسلطة والثروة وإقصاء كافة المواطنين ..

وهنا ووفقا لكل التضحيات واتساقا مع مرحلة التغيير السياسي في عموم المنطقة العربية والعالم فإن الظروف الموضوعية والذاتية في اليمن تتأهب لاعتماد مسار سياسي جديد عنوانه الدولة المدنية والنظام البرلماني متعدد الأقاليم ..وهذا وحده كفيل بالحفاظ على وحدة اليمن أرضا وشعبا ووحده الكفيل بتحقيق المواطنة المتساوية من خلال دولة وطنية حديثة تتسع فيها مجالات المشاركة السياسية والتمثيل السياسي على مستويين المحلي/الإقليمي والمركزي/الوطني العام .

لا مجال لإهدار الوقت في حياتنا الراهنة لأن اليمن اليوم إن لم يتحرك لإعادة الاعتبار للدولة وبناء مؤسساتها وفق منظور سياسي وثقافي مدني فإن المستقبل سيكون أكثر بؤسا وكارثيا .ولهذا لا يحتمل اليمن الإجراءات الاعتباطية في القضايا السياسية ولا ترك السياسة والوطن رهنا لنزعات ورغبات مراكز القوى التي هي في الأصل سبب رئيسي في كل الأزمات التي نعيشها اليوم . وهذه القوى والمراكز لا ينفع أن تكون جزءا من الحل السياسي والتطوير في بناء الدولة فكل مصالحها السياسية والاقتصادية تم تجميعها في غياب الدولة وضعفها وهي لذلك تريد الاستمرار بنفس المسار السياسي والمؤسسي ..

وهنا يجب إحداث تغييرات جذية (شاملة) في مؤسسات الدولة وتمكين القوى الوطنية والنزيهة من أن تكون في مواقع صنع القرار بكل تعددها وتنوعها ولهذا فالهيكلة العسكرية والأمنية يجب أن تنجح ويكتمل مسارها لأنه بدون هذه العملية لا بناء للدولة ولا تحقيق للتغيير السياسي .

وللعلم فإن مؤتمر الحوار الوطني يعتبر آخر فرصة للخروج من الأزمة الراهنة قبل أن تتحول اليمن إلى ساحة للحروب الإقليمية والدولية وقبل أن تنهار الدولة (ما تبقى منها مؤسسيا ورمزيا).ولكن هذه الفرصة لا يمكن أن تذهب نحو مراكز القوى التقليدية التي كانت جزءا من نظام تمت الثورة عليه .

لقد حان الوقت لليمنيين أن يؤسسوا دولة ترتقي بهم وتضعهم في مسار التطور العالمي ومن ثم تكون بمثابة رافعة بنيوية للخروج من الأسر التاريخي بحمولته السلبية من التعصب القبلي والمذهبي والطائفي ومن التسول من دول الجوار .

إن تحقيق أهداف الثورة بمحاربة الفساد والمفسدين وتحقيق المواطنة وتمكين المرأة وبناء التنمية وتعزيز التطور الاقتصادي لن يكون دون دولة القانون والمواطنة .. وهنا لا مجال لان تكون القبيلة موازية للدولة أو تقوم بوظيفتها بل لابد من أبراز فاعلية الدولة ومؤسساتها القضائية والأمنية والتعليمية والصحية وهنا فقط تكون العلاقة بين الدولة والمواطن مباشرة دون واسطة من المشائخ أو القبيلة وحتى نبني وحدة وطنية وشخصية يمنية تفتخر بانتمائها للوطن وللدولة فلا مناص من بناء دولة مدنية بلوازمها الدستورية والقانونية والمؤسسية .

إن قضايا التخلف بكل تنوعها مع تزايد معدلات الفقر والبطالة لابد من التعامل الإيجابي معها من خلال دولة تتحمل مسؤوليتها الوطنية لتنهض بمشروع تنموي تغييري يخرج الناس من دائرة أزماتهم في البطالة والفقر والبؤس نحو تحسين متطور لمعيشة الأفراد وعموم المجتمع .ولا يمكن لعامة الناس في بلادنا النظر إلى نخبة قليلة العدد تتضخم حصصها من السلطة والثروة الوطنية وهم صامتون فقد خرج الناس إلى الشارع وكسروا دائرة الخوف ولن يردعهم بعد اليوم أي قوة ومن ثم فإن لم تلتفت الحكومة والدولة إلى مشاريع التنمية وتحقيق المواطنة ومحاسبة نهابي المال العام فإن نزول الناس وبكل عنفوان سيتكرر مرات عدة وقد ينجم عن هذا الفعل السياسي ما لا تحمد عقباه.

واليوم كل اليمنيين في مسيس الحاجة إلى الدولة الوطنية (دولة المؤسسات والقانون) لأنهم يريدون الخروج من عبء القبيلة والعسكرة والمذهبية وهي فرصة تاريخية حيث الدعم الإقليمي والدولي ولو جاء هذا الدعم شكليا ومظهريا .والخوف أن اليمنيين ينقسمون وفقا لمرجعيات تحالفاتهم الإقليمية وهنا سينقسم الوطن اجتماعيا وسياسيا وربما تنقسم الجغرافيا أيضا . ولهذا اكرر مرة أخرى: نحتاج للخروج من كل أزماتنا الراهنة إلى دولة مدنية تستند إلى نظام سياسي برلماني وقاعدة فيدرالية. هنا فقط يتحقق مبدأ المساواة والتمثيل السياسي لكل مواطن .

■ أستاذ علم الاجتماع السياسي

تذليل الصعوبات والعوائق أمام العمالة اليمنية في اسواق العمل الخليجية

د. طه أحمد الفسيل

يشكل البعد السياسي التحدي الأهم والأبرز الذي يواجه العمالة اليمنية واستيعاب المزيد منها في اسواق العمل الخليجية؛ متمثلاً في عدم وجود إرادة سياسية حقيقية من قبل حكومات دول المجلس، بما في ذلك عدم وضع تصور لإطار عمل تنفيذي لتهيئة وتطوير المؤسسات التعليمية ومراكز التأهيل والتدريب لبناء قدرات قوة العمل اليمنية بما يواكب الاحتياجات المتنوعة والمتزايدة في سوق العمل الخليجي، وكذلك عدم وجود آلية محددة متفق عليها لتسهيل انتقال العمالة اليمنية واستيعابها في أسواق العمل الخليجية.في الوقت نفسه، لا سيما أن هذه العمالة لا تزال مستثناة من نظام الحصص المعتمد لاستقدام العمالة الأجنبية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

تحتل قضية الهجرة والمهاجرين أهمية متزايدة على المستوى الدولي وفي العلاقات الدولية نظراً لاتساع وتنوع الآثار الاقتصادية الناتجة عنها، على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الدول المستقبلة والدول المصدرة لها، الأمر الذي ساهم في تزايد عدد المهاجرين في الوقت الحاضر، وفي جعل إنتاجيتهم ودخولهم تشكل أحد العوامل الهامة في تخفيض أعداد الفقراء وفي المساهمة في تعزيز القدرات البشرية على المستوى العالمي.

ويقدر عدد المهاجرين الدوليين بحوالي 214 مليون مهاجر في العالم في 2010، يمثلون حوالي 3% من إجمالي سكان العالم، كما ارتفعت تحويلاتهم من حوالي 132 مليار دولار عام 2000 إلى 440 مليار دولار عام 2010. ويقدر البنك الدولي حجم تحويلات المهاجرين عبر القنوات الرسمية المتدفقة للدول النامية في عام 2011 بحوالي 315 مليار دولار أمريكي بزيادة 8% عن عام 2010م. ولذلك، تشكل تحويلات المهاجرين في مجملها ما يزيد عن ضعف حجم المساعدات الإنمائية التي حصلت عليها الدول النامية من جميع المصادر.

وتعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أحد أهم المناطق، عربياً وعالمياً، من حيث حجم تشغيل العمالة الأجنبية الوافدة والتي يقدر عددها بحوالي 14 مليون وبما يزيد عن 140 جنسية جلهم من شبه القارة الهندية. ووفقا لمنظمة الهجرة العالمية يقدر عدد العمالة الأجنبية الوافدة في السعودية بـ 7.3 مليون عامل وفي دولة الإمارات العربية بـ 3.3 مليون وذلك في عام 2010م. وتشير بعض التقديرات أن العمالة الأجنبية الوافدة يشكلون ما لا يقل عن 40% من جملة السكان في السعودية والبحرين، وغالبية السكان في بعض دول المجلس، مثل قطر 87% و 70% من سكان دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت. وفي عام 2010م شكلت تحويلات المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي الست 58% من إجمالي تحويلات المهاجرين إلى دول جنوب أسيا ، مقابل 28% فقط من إجمالي التحويلات للدول العربية. وقد ارتفعت تحويلات العمالة الوافدة في السعودية من 26.5 مليار دولار عام 2009م إلى حوالي 27.1 مليار دولار و 28.5 مليار دولار في عامي 2010م و 2011م، وفقا لبيانات البنك الدولي. وزادت هذه التحويلات عن 11.7 مليار دولار سنويا خلال الفترة 2011-2009م.

وفي اليمن، فإنه بالإضافة إلى ما تساهم به الهجرة الخارجية من استيعاب جزء من فائض العمالة اليمنية ومن مختلف الفئات والمناطق اليمنية، وما تساهم به تحويلاتهم المالية في توفير مصادر دخول لعائلاتهم وأسرهم، فإنها شكلت، وما تزال، مصدراً هاماً من مصادر النقد الأجنبي ولتمويل خطط التنمية في اليمن. كما ساعدت تحويلات العمال اليمنيين في دعم ميزان المدفوعات اليمني، حيث ساهمت في بعض السنوات في تحويل العجز في ميزان المدفوعات إلى فائض. فوفقا لبيانات البنك المركزي اليمني ساهم الفائض الذي حققه ميزان التحويلات الجارية، والذي زاد عن 1,548 مليون دولار في المتوسط سنوياً خلال الفترة 2010-2000م في دعم وضع الحساب الجاري، وبالتالي الميزان الكلي لميزان المدفوعات، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تحويلات وعوائد المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي.

كما تبرز أهمية تعزيز هذه التحويلات مستقبلاً في ظل توقع استمرار عجز كل من ميزاني الخدمات والدخل، وكذلك توقع استمرار تذبذب وضع المساعدات الخارجية بين العجز والفائض في ظل استمرار السحب من القروض الخارجية والانخفاض النسبي في التزامات أقساط القروض، وكذلك توقع انخفاض صافي استثمار شركات النفط الأجنبية (التدفق للداخل- التدفق للخارج)، فمع بداية تشغيل مشروع الغاز الطبيعي المسال سيتم البدء بتحويل "استعادة تكاليف الإنتاج والاستثمار" إلى الخارج لحساب شركات الغاز الأجنبية.

ويتبين من خلال تحليل واستقراء مؤشرات سوق العمل الخليجي توفر العديد من فرص العمل المتنوعة التي تسمح باستيعاب العمالة اليمنية الماهرة ومحدودة المهارة وغير الماهرة وذلك لاعتبارات عديدة، يأتي في مقدمتها عدم صحة الفهم الشائع بأن سوق العمل الخليجي في حاجة فقط إلى العمالة ذات المهارات الفنية والمؤهلات العلمية العالية، حيث تشير مؤشرات سوق العمل الخليجي، بحسب المستوى التعليمي، إلى أن 86%، 74.1%، 66.7% من العمالة الوافدة المشتغلة في كل من المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان ودولة الكويت على التوالي هم من ذوي المهارات المحدودة التي تحمل مؤهلاً علمياً دون الثانوي أو يقرأ ويكتب أو أمي، وبما يمثل حوالي 82% في المتوسط من إجمالي قوة العمل الوافدة في هذه الدول الثلاث.

وفي المملكة العربية السعودية، التي تعد الموظف الأكبر للعمالة الوافدة في سوق العمل الخليجي، تصل نسبة العمال الذين يقرأون ويكتبون فقط إلى حوالي 60.7% من إجمالي المشتغلين في القطاع الخاص، ترتفع هذه النسبة إلى حوالي 77% عند إضافة العمال الأميين. وهذا الوضع يعطي الفرصة الكاملة لاستيعاب المزيد من العمالة اليمنية، ليس فقط الماهرة وإنما أيضاً وبشكل أكبر العمالة محدودة المهارة، الأمر الذي سيلبي احتياجات أسواق العمل الخليجية، وفي الوقت نفسه المساهمة في الحد من اختناقات سوق العمل اليمني وفقاً للدراسة التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي في عام 2010 "رؤية لاستيعاب العمالة اليمنية في أسواق العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، خاصة وأن وزارة العمل السعودية قد أكدت في مايو 2012 بأن الطلب على العمالة الوافدة سيستمر في التزايد خلال السنوات القادمة وذلك بحوالي 400 ألف وظيفة سنوياً.

ونظراً للتركز الملحوظ للعمالة الوافدة المشتغلة في سوق العمل الخليجي في أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق والإصلاح والبناء والتشييد وبنسبة تصل إلى 63% من إجمالي العمالة الوافدة المشتغلة حالياً في دول المجلس (بدون الإمارات وقطر)، فإنه يمكن للعمالة اليمنية المنافسة في هذه الأنشطة بكفاءة، وبالتالي المساهمة في توظيف جزء غير بسيط من العمالة اليمنية. وينطبق الأمر نفسه عند النظر إلى توزيع العمالة الوافدة في دول المجلس بحسب قطاعات الملكية (حكومي/خاص) حيث تقدر نسبة العمالة الوافدة المشتغلة في القطاع الحكومي بحوالي 32% من إجمالي العمالة المشتغلة فيه، وبالتالي فإن هنالك إمكانية لاستيعاب العمالة اليمنية في القطاع الحكومي الذي يخضع لقرارات الحكومة بشكل مباشر، وذلك إلى جانب القطاع الخاص.

وبالإضافة لما سبق، تتميز العمالة اليمنية عن غيرها من العمالة الوافدة في دول المجلس من عدة نواح اجتماعية وأمنية وسياسية واقتصادية ودينية، فهي من ناحية أولى ستؤدي دورها في تماسك النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع الخليجي وفي المحافظة على هويته المتميزة، وثقافته الإسلامية والعربية. ومن ناحية ثانية ستساهم في تعزيز الترابط السياسي والأمني بين اليمن ودول المجلس. كما تتميز العمالة اليمنية اقتصادياً بانخفاض حجم تحويلاتها النقدية مقارنة بالعمالة الأجنبية الوافدة والتي تستنزف جزءاً كبيراً من موارد السعودية من النقد الأجنبي. ولذلك تشير وزارة العمل السعودية إلى أن كل موظف سعودي يقابله 10 موظفين وافدين يعملون وينتجون نحو 98 مليار ريال سعودي يحولونها إلى بلدانهم سنويا وفقاً لصحيفة الحياة السعودية، الثلثاء 29 مايو 2012م. في المقابل، يتم إعادة تدوير تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في دول المجلس والاستفادة منها في نفس الإقليم، الأمر الذي يساهم في تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي بين الجانبين بصورة كبيرة.

ومع التسليم بأن دول العالم تتبنى إعادة العديد من السياسات والإجراءات لتنظيم عملية الهجرة الوافدة واستقدام العمالة الأجنبية، إلا أن نظام الكفالة في دول مجلس التعاون الخليجي يعتبر حالة خاصة. ففي إطار قوانين العمل الخليجية لا يحصل العمال المهاجرون الأجانب على تأشيرة دخول وتصريح إقامة إلا تحت رعاية أحد مواطني دول المجلس، يسمى الكفيل أو صاحب العمل الراعي، وهو الذي يكون مسئولا عن العامل الوافد ماديا وقانونيا. وعادة يستوجب على العامل الوافد التوقيع على وثيقة "عقد العمل" من وزارة العمل لهذا الغرض. وإذا ثبُت أن العامل الوافد قد أخل بالعقد يتعين عليه مغادرة البلاد فورا وعلى نفقته الخاصة. وتفرض نظم الكفالة كذلك، قيودا على مستويات عديدة، بما فيها القيود على حق إعادة جمع شمل الأسرة والامتناع عن دفع الأجور.

وعلى الرغم من أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي قاطبة تستقبل في الأغلب عمالة غير عربية جلها أسيوي، إلا أن دولتي السعودية والكويت كانتا تقليدياً تستضيفان على أراضيهما في الغالب عمالة عربية في قطاعات العمل المختلفة. لكن التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية بعد الاحتلال العراقي للكويت في أغسطس 1990م جعلت من المعطى السياسي المتغير الأساسي في تفضيل العمالة الآسيوية على العمالة العربية، وكانت العمالة اليمنية- وما تزال- هي الأكثر تضرراً، بحيث لم تتمكن رغبة القيادات السياسية الخليجية واليمنية -وفي مقدمتها مبادرة الملك عبدالله ملك المملكة العربية السعودية لاستيعاب العمالة اليمنية- في إحداث تحول حقيقي في موقف دول المجلس تجاه استيعاب العمالة اليمنية، رغم تلاشي أسباب الاحتلال ومرور الزمن، وكذلك رغم المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة العديدة التي يمكن للطرفين الحصول عليها من تيسير انتقال العمالة اليمنية واستيعابها في سوق العمل الخليجي.

ولذلك يشكل البعد السياسي التحدي الأهم والأبرز الذي يواجه العمالة اليمنية واستيعاب المزيد منها في اسواق العمل الخليجية؛ متمثلاً في عدم وجود إرادة سياسية حقيقية من قبل حكومات دول المجلس، بما في ذلك عدم وضع تصور لإطار عمل تنفيذي لتهيئة وتطوير المؤسسات التعليمية ومراكز التأهيل والتدريب لبناء قدرات قوة العمل اليمنية بما يواكب الاحتياجات المتنوعة والمتزايدة في سوق العمل الخليجي، وكذلك عدم وجود آلية محددة متفق عليها لتسهيل انتقال العمالة اليمنية واستيعابها في أسواق العمل الخليجية. في الوقت نفسه، لا سيما أن هذه العمالة لا تزال مستثناة من نظام الحصص المعتمد لاستقدام العمالة الأجنبية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

ويزيد من تعقد المشكلة، أن إجراءات الحصول على تأشيرة العمل تتسم بالتطويل والتعقيد والتكلفة العالية من خلال مرورها بسلسلة من الوسطاء والسماسرة بحيث تصل تكلفتها احيانا إلى حوالي خمسة عشر ألف ريال سعودي، خاصة في ظل نظام الكفالة واستغلالها في المضاربة ببيع وشراء تأشيرات استقدام العمال. فضلاً عن البيع الوهمي لفيز العمل وبدون أي ضمانات قانونية تؤمن بالفعل فرص العمل. كذلك يتحمل العامل اليمني حوالي 2000 ريال سعودي رسوم استقدام للتأشيرة الواحدة، فضلا عن 200 دولار كرسوم للإقامة وتنمية الموارد. كما يتم فرض رسوم باهظة على عملية انتقال العمال من كفيل إلى آخر بمبلغ يصل إلى حوالي 4000 ريال سعودي. الأمر الذي يتجاوز إمكانيات العمال اليمنيين في تسديد تلك المبالغ خاصة وأنهم من ذوي الدخول غير المنتظمة والمحدودة جداً.

وبشكل موجز، يمكن القول بأن من شان زيادة تدفق العمالة اليمنية في سوق العمل الخليجي أن يعمل على تعظيم المنافع للطرفين (اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي)، ومن تلك المنافع تعزيز درجة التكامل بين أسواق السلع وأسواق العمل خاصة في ظل الروابط التجارية الكبيرة بين اليمن والخليج. فزيادة تحويلات المغتربين اليمنيين تقود إلى زيادة واردات اليمن من دول الخليج ومن ثم تحسين وضع الميزان التجاري لدول الخليج وتحريك جهازها الإنتاجي بشكل أسرع. كما أن العمال اليمنيين في كثير من الأحيان يقومون بتحويل جزء كبير من دخولهم على شكل واردات سلعية من دول الخليج وذلك على عكس باقي جنسيات العمالة الوافدة التي غالبا ما تقوم بتحويل دخولها بشكل كامل إلى بلدانها الأم بما يضر بموازين مدفوعات دول المجلس. كما أن تحسن الأوضاع المعيشية في اليمن يساعد في تعزيز أمن واستقرار المنطقة خاصة وأن اليمن تمثل العمق الاستراتيجي لدول المجلس وبوابتها الجنوبية نحو أفريقيا.